الأهرام

١٩٥٨/٧/١٢

أسرار مباحثات تعويض حملة أسهم قناة السويس عشر لأول مرة

١٠ ملايين جنيه

عبد الجليل العمري — علي الجريتلي — حسن بغدادي — مصطفى الحفناوي

١٠ ملايين جنيه سيقبضها الشركة العالمية للدعاية وتحريض المرشدين على الخروج

محمود يونس يصرح للبنوك بالإفراج عن أرصدة الشركة بمجرد توقيع الاتفاق

بيكو يقول إنهم كانوا يستغلون منجم ذهب أخذته منهم الحكومة المصرية

الحكومة البريطانية تنسحب وتصفي مركزها مع بيكو وجماعته

يتم اليوم في جنيف ، توقيع الاتفاق النهائي لتعويض حملة اسهم شركة قناة السويس السابقة ويوقع الاتفاق الدكتور عبد الجليل العمري عن الجمهورية العربية المتحدة ، ومسيو جورج بيكو عن حملة الاسهم ، ومستر ايليف عن البنك الدولي للانشاء والتعمير .

وبذلك يسدل الستار نهائيا عن القصة التاريخية التي لعب ادوارها مسيو فرديناند ديليسبس ، والخديوي اسماعيل ، والحكومة الفرنسية ، والحكومة البريطانية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في روما يوم ١٩ فبراير

بدأت مباحثات تمويلي هيئة الاسهم في روما يوم ١٩ فبراير وكان وفد مصر برياسة الدكتور عبد الجليل العمري ، وعضوية الدكتورة لحسن بغدادي وعلي الجريتلي ومصطفى الحفناوي ، والاساتذة : عبد الحليم الجندي وبرهان سعيد ومحمود عبد الغفار والسيد الشافعي عبد الهادي .

استهلت المباحثات ببيان ألقاه عليه الجانب المصري والقاه رئيسي وفدها ، وحدد فيه موقف الحكومة المصرية وهي انها تقاوض في اطار قانون التأمين ، ولا تعتبر نفسها طرفا في تقدير التمويض وقال رئيسي الوفد : وانه من الحكومة ما زالت عند وعدها الذي قطعته على نفسها ، وهي انها على استعداد لتمويض المساهمين ، وحملة حصص التأسيس ، عما يملكون من اسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سوق الاقفال في بورصة الاوراق المالية بباريس يوم ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ، على أن يتم دفع هذا التمويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع اموال ومتلكات الشركة الأصلية

لم تؤمم بقي التمويض ...

وأوضح البيان ان الحكومة كان في وسعها ان تجري على بعض السوابق التي اتبعتها بعض الدول ، فتؤمم بقرار تمويض ، وتصادر ، لكنها لم تفعل ذلك ، وأثبت البيان ان قضية التمويض التي رفعتها الحكومة المصرية هي اسبق مما منحته اية دولة لمساهمي اية مؤسسة اممتها . وسبقت ليهوديات التأميم التي اجرتها فرنسا بالذات ، وفي غيرها من الدول الغربية ...

ما كانت لتفيد عن موقفها

وقال البيان انه ، بالرغم من ان تقديرات قد جرت بعد التأميم ، لان الشركة لم تخضع قويا للقانون وتجنحت الى التعرير ، وان ديونا قد حبست على ارض مصر ، وانه كان في وسع الحكومة ان تعمل عن التمويض نظرا على اعمال الشركة ... وانه يمكن من المستطاع ان يوجه اليها اي مأخذ قانوني ، لان من يتعدى القانون لا يجوز ان يفيد منه .. نقول : ومع ذلك فان حكومة الجمهورية المصرية ابت الا ان تحافظ على موقفها الذي اعلنته يوم التأميم وثبتت للعالم انها لا تحيل قيمتا حتى للمعتدين ... ولذلك فان المباحثات التي وافقت حكومة مصر عليها انما يقصد بها تنفيذ قانون التأميم

القيمة الحقيقية للموجودات

وبعد هذا البيان تكلم مستر سبافورد المحامي الامريكي عن وفد حملة الاسهم ، واشار في بيانه بمشروع التأميم قائلا انه ابدى تحفظا بشأن قاعدة التمويض ، وقرر ان القاعدة التي تقيدها الحكومة المصرية ليست هي القاعدة الوحيدة ، فهناك قواعد اخرى من بينها تقويم جميع الموجودات التي تملكها الشركة القديمة وتقديرها بالاضافة الى اموالها ، ان اسعار الاوراق المالية في البورصة لاتمثل القيمة الحقيقية للموجودات

الالتزام في التأميم

وكان هذا البيان يطوي على مفاجأة ظاهرة ، لانه يخرج من التأميم ، ويلقي الى واضع الخبر هو الهاء الالتزام ، وهو غير التأميم . فالدولة مانحة الالتزام تملك ان تتوسع في اي وقت وفي هذه الحالة تدفع التمويض بالكامل بقدرة القيمة الحقيقية

وقد جرت مناقشات فنية طويلة استطاع الجانب المصري في خلالها ان يؤيد ما ابداه من قبل ، ويدحض الحجج التي اثارها فقهاء حملة الاسهم .

بيكو مخرج !

وبعد يومين عرض البنك الدولي على وفد مصر أن يقبل حضور جورج بيكو المستشار بالبنك رئيسي وفد مباحثات حملة الاسهم وكان خارجا ، ولم يتجاوز على الحضور عن الرجوع الفوري الى التسويات التي وجهت من الجانب المصري خلافا لسبب موقف المصارف بعد التأميم .

الجورج بيكو يتكلم بحساب

وحضر جورج بيكو الاجتماعات في اليوم الثالث ، وبدأ يتكلم ، وكان يتحدث بالنيابة عن الحملة ، وقال ان التمويض الذي يطالب به في حدود يليون

البند الاول لا يقبل المناقشة ويقدر بمبلغ ١٢ مليون جنيه ، وهو يمثل الاموال السائلة التي كانت في مصر يوم التأميم بالاضافة الى الاوراق المالية المكونة للشركة ، والتي كانت موجودة في مصر .

البند الثاني ، وهو يقبل المناقشة ويقبل الاخذ والعطاء ويقدره بمبلغ ٢٥ مليون جنيه منه ٢١ مليون جنيه قيمة موجودات الشركة في مصر ، والباقي قيمة الاستهلاكات التي ان تحصل عليها الشركة بسبب التأميم وكان يقضي انها ان ستوردها قبل التسعير الاقتراحي الذي تم .

والبند الثالث يقبل المناقشة بعد وهو التمويض عما فاتهم من الكسب بسبب التأميم ويقيمه ٢٥ مليون جنيه على اساس ما كانت

تدره مشروعات الثلاثة أو ان يأخذ التأميم وتعطيه مشروعات التصدير والتحسين وان هذا هو الربح الصافي الذي كانوا يحصلون عليه من تاريخ التأميم الى نهاية الالتزام

يتجهم لهب استرلينية مصر !

وفي اثناء مداولته تفشل وهو يقول انهم كانوا يستغلون في مصر منجم لهب الجنيه منهم الحكومة المصرية .

وهنا قال احد اعضاء وفد مصر : ان منجم الذهب قد نفد الى اصحابه وان هذا المنجم كان مسروقا ويمكن مصادرته من مسترجاعه . وانه قد عاد الى اصحابه ، لا الاقتراح ولكن باستعادة قطعة التجارة المغلقة والغير العادل والانسانية .

انفجارات ...

وبالاضافة الى ذلك كان جورج بيكو يعتبر الاموال المصرية المشركة في الخارج لا يجوز مناقشتها بأي حال من الاحوال ، لانها مكاسب وهي انفجارات كان يمكن ان توزع قبل التأميم على حملة الاسهم .

وقرر الجانب المصري انه لا يستطيع ان يتناقش هذا البيان الا بعد استيعاد أولا الرقم الاخير ، ٢٩٤ مليونا ، واسقط من الحساب وهو آخر رقم تقدم به بيكو . وسرعان ما تدخل البنك الدولي وقال انه يرى هذا الرقم غير ملائم .

في روما يوم ٢٦ مارس

وبدأت الرحلة الثانية من المباحثات في روما يوم ٢١ مارس وراى الجانب المصري في هذه المرحلة الا يقف جامدا ، ويرهن بطريقة فنية على انه لو جرت التصفية على الاساس الذي اقترحه بيكو ، فان مؤدى ذلك محاسبة الشركة عن جميع التزاماتها ومن بينها التمويض عن الاخطاء التي ارتكبتها والسياسة التي اتبعتها ، والاضرار التي سببتها لمصر وفي ذلك رد لا معنى ان تتحمل مصر التزاماتها الا اذا وازنت بالكامل . وفي هذه الحالة تكون مراكز المساهمين أسوأ مما يعرض عليهم فيما تقدمون التأميم . وكانت الدراسة الفنية مؤيدة بمستندات وبمناهج فنية وأمر ذلك .

٤٤ ٪ من الاسهم لبريطانيا

فيقال ان اكبر مساهمي شركة قناة السويس الوسيط هي الحكومة البريطانية التي تملك ٤٤ ٪ من الاسهم وقد طربت الحكومة البريطانية الموجودات الموجودة في مصر قبل ان تطالب مصر بدفع قيمة ما تقرره هذه المساهمة

ورأى ان يستمع مستشار حملة الاسهم لهذا الشرح ، فاذا وافقوا انهم يعدلون دراستهم ويقبلون المحاسبة عليها للقاعدة التي واضعها قانون التأميم ، وكان ما متفقا انهما بعد هذه الخطوة ، يتجهوا الى التسوية ويقبلوا اي شيء اقل ، وراحوا يعدلون دراستهم بتعديلات مختلفة كان يقابلون اخذ متوسط قيمة السهم في العشرين سنة الاخيرة مع مراعاة سعر الفرنك الفرنسي في هذه السنوات التي ارتفع فيها السعر .

وانتهى الاخذ والعطاء بشرط لم يقبله الجانب المصري ، وازاء الفشل قيمة السيد

وقد عقب يوجين بلاك ، وقابل الرئيس ويعمل الامور حلا وسطا ومعقولا!

مصر تسدد على ٥ اقساط

وبعد عقد الجلسة التاريخية ، وقبيل اختلال الاسبوع الذي وقع في روما يوم ٢٩ أبريل ، وهو يقضي بان يتحمل المساهمون جميع التزامات الشركة السابقة ، من تمويض اصحاب السندات ، واصحاب الحصة القديمة الذين لم ينص عليهم من قبيل قانون التأميم واصحاب حصص التأسيس واصحاب المعاشات والمتأخرين للشركة ، فكل هؤلاء ادمجوا بحيث يكون التمويض جامعا مانعا يوفي مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية مبلغ ٢٢ مليون جنيه

الى جانب ترك مبلغ ٣٫٨ مليون جنيه هو عبارة عن الرسوم التي حصلتها ادارة الشركة السابقة عند التأميم حتى يوم اقفال القناة على اثر الاعتداء الغاشم ، ويستوفي الحكومة المصرية بتسديد المبلغ على اقساط سنوية تبدأ من يناير ١٩٥٩ ، وتنتهي بعد ست سنوات ، ويتدفع مصر الاقساط الخمسة الاولى بواقع ٥ ملايين جنيه كل عام ، والقسط الاخير في يناير ١٩٦٤ مقداره ٣ ملايين جنيه

٢٢ مليون ج في ٦ سنوات

ويلاحظ ان التمويض يتألف من شقين الاول وهو مبلغ الـ ٢٢ مليون جنيه الذي ستدفعه حكومة الاقليم المصري على ست سنوات بدون فائدة ، وقد تعريطي انه ، في حالة اقراج الحكومة البريطانية عن ارصدة مصر المجمدة ، يجري وفاء الفسطين الاولين بالاسترليني .

ومن المعلوم ان الدفعات بالجنيه الاسترليني او الفرنك الفرنسي ، وطريقة ايداع المبالغ المستحقة الى البنك الدولي ، وقبل ان يسلم البنك الدولي الشيك يحصل على الخالصة اللازمة . ويعتبر المبلغ ملكا الحكومة المصرية طول مدة بقائه في البنك الدولي

فاذا توقفت الشركة ، او عجزت عن تأدية تعهداتها ، فيمكن بسهولة التنبيه على البنك الدولي بعدم الدفع . وكان يمكن للحكومة المصرية ان تدفع المبلغ دفعة واحدة ، لكنها فضلت من التنسيط التأكيد من وفاء الشركة بالتزاماتها بالنسبة لحصة السندات وقيمتها حوالي ٣ ملايين جنيه ، وبالنسبة لاصحاب المعاشات وقيمتها حوالي ١١ مليون جنيه ، ودائني الشركة ، اذ قضى الاتفاق بان يتحمل المساهمون جميع الديون قبل الدائنين الغيبين في الخارج يوم توقيع اتفاق الاسبوعي روما (٢٩ ابريل) .

مليون جنيه للمعاشات

كما قضى الاتفاق بان تتحمل مصر التزامات دائني الشركة للغيبين في الاقليم المصري في تاريخ الاتفاق ، ويبين انه لايوجد الى حائن ان كل دائن مقيم بمصر في تاريخ التأميم يحصل على دينه ، كما قضى الاتفاق بان تتحمل مصر المعاشات الموجودين من اصحابها في الاقليم المصري يوم ٢٩ ابريل وتقدر بحوالي مليوني جنيه .

اما الغيبون في خارج الاقليم المصري يوم ٢٩ ابريل وهم دون على الشركة ، لايسبب كان ، فان حملة الاسهم يتكفلون دفع هذه الالتزامات لاصحابها

اما الشق الثاني من التمويض فيتألف من موجودات الشركة في الخارج ، وهذه الموجودات اقترها اوراق مالية واموال سائلة ، يضاف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

١٩٥٨/٧/١٢

اسرار مباحثات تعويض حملة اسهم قناة السويس

بقية المنشور في الصفحة الثالثة

في فرنسا ١٩٥٧ ، شركة فرنسية وليها مجلس ادارة آخر ، والقرض اخرى الى غير ذلك .

ولكن مصر لم تقبل قط هذا الحرص ، وسمحت على ان تضفي على كل اثر للشركة السابقة ، واذا لم يكن من ذلك بد ، فان المساهمين يستطيعون ان يعيدوا تكوين الشركة في ظل قانون اجنبي ، دون ان تكون لهم صلة البتة بقناة السويس ، على اي نحو كان ، وان يراعي في هذا التكوين ان يكون غرضه الجوهري تنفيذ اتفاق الأمس .

شخصية معنوية ناقصة

وقد انتهت البحوث والمناقشات الفقهية الطويلة الى الرأي القائل بان المشرع المصري يملك ، بقانون جديد لا حتى تكون التأميم ، ان يرخص للمساهمين بالاجتماع في شكل جمعية عامة في الخارج ، لتبول الاتفاق وتنفيذه ، وتقرير غرض الشركة التي غير ذلك ، اي انه ، استثناء سمح للمساهمين بشخصية معنوية ناقصة في حدود اغراض التأميم لتيسير تنفيذ الاتفاق .

الاوان في فقه التأميم . .

ويلاحظ ان الفقهاء من الجانبين واجهوا مشكلة كبيرة ، لان هذه الحالة هي الوحيدة من نوعها ، وليست لها سوابق فقهية في العالم ، فكانت الحلول التي وصل اليها المصريون في الاوان في فقه التأميم ، بحيث قال لهم الجانب الآخر انهم (اي المصريون) وضعوا اسسا جديدة يمكن ان يستنار بها في المستقبل في حالات تأميم مستقبلة .

مصير رأسمال الشركة الجديدة

ثم عقد اجتماع بباريس في ٦ يونيه ، وفيه انتهت الصياغة القانونية لمشروع الاتفاق النهائي لتصفية حملة الاسهم

وعقد اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في باريس يوم ٦ يوليو . ويلاحظ ان الاجتماع حضره المساهمون واصحاب حصص التأسيس واصحاب الحصة المدينة (الدفع) التي دفعتها مصر في عهد التصفية لاحدى الشركات الفرنسية) ، اي جميع المستفيدين ، وهؤلاء كونوا من انفسهم شركة جديدة رأسمال حكومة الاقليم المصري اجتماع جمعيتها العامة بايفادها احد اعضاء وفدها في المباحثات لحضور الاجتماع .

وعقد الجمعية العامة وافقت على الاتفاق والتزمت به . وفي الوقت نفسه اتخذت اسما آخر التقى به بكلمة « شركة السويس السابقة » ولكن نعني على انه لا علاقة لها البتة بشركة السويس ولا بالشركة السابقة بحيث تعتبر شركة جديدة تكونت في الخارج في ظل قانون اجنبي .

لن تكتب لها الحياة طويلا . .

والمتوقع ان الشركة الجديدة لن تعيش طويلا او تباشر اعمالا اخرى ، لان الحكومة البريطانية مصممة على انه لم تعد لها مصلحة الاشتراك مع مساهمي الشركة السابقة ، ولا تملك اليها ، حينما اشترت اسهم مصر في الشركة السابقة ، كانت تستهدف مصالح سياسية واستراتيجية منطقة من الشركة السابقة اداة للسيطرة على القناة .

اما وقد اشترت مصر القناة ، فقد انتهى الغرض الذي من اجله كانت تقوم الشركة

وعلى ذلك فانها ستنسحب وتصفي مركزها مع بنكو وشركائه

وهناك مساهمون آخرون فرنسيون وبلجيكيون يسيدرون باس الاتجاه ويرون ان الشركة السابقة كانت تحقق ارباحا خيالية ، في ظروف استعمارية يتم فيها اقتسام الشركة السابقة وبالسيها ، وقد انتهت هذه الظروف وهي لن تتحصل الا في ادارة القناة في مثل تلك الظروف الاستثنائية . فمن العبث الاستمرار ومحاولة اقناع اي بشأن آخر ، وانه من الخير ان تصفي الشركة الجريمة ، ويحصل كل مساهم على حصته ، وتنتهي فصول تلك الرواية التي بدأها ديليسبس منذ مائة عام

وبما تفسله الاتفاق النهائي ، التفصيلات كانت قد رفعت في مدينة بال في سويسرا ، بشأن التعويض على اموال المساهمين هناك .

وقد جرى السماح فيها ، وتنازل كل فريق عن طلباته ، لانها اصبحت غير ذات موضوع فالحكومة مصر قد افرجت عن اموال المساهمين في الخارج بمقتضى الاتفاق النهائي الذي يوقع اليوم في جنيف .

تعويض الراسمدين . .

وقد تبين من بحث مستندات الشركة السابقة ان اموالا كثيرة انفقت في الوان من الصداية وقررها لتعويض الراسمدين على نزاد العمل بالقناة والذين انتهت الى خروجهم جملة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

وقد قدرت الاموال التي صرفتها الشركة السابقة على الصداية بعد التأميم بعشرة ملايين جنيه ، ولذلك قال مسيو بيكو انه لو قبلنا قانون التأميم يوم صدوره لكنا ، من الناحية المالية ، احسن من حالنا اليوم .

وعندما ناقش ممثلو حملة الاسهم موضوع معاشات الراسمدين الذين طرحوا جملة يوم ٣٠ سبتمبر ، بقصد تعطيل الملاحة في القناة ، قال جورج بيكو : ان هذا ليس عملا انسانيا بان نحرمهم من حقوقهم . .

وكان رد الجانب المصري انه لم يكن من الانسانية ايضا في شيء ان يسعوا متعمدين الى تعطيل الملاحة في القناة ، والاضرار بالملاحة العالمية ، وانكم كنتم توقفون ان يؤدى هذا العمل الى وقف الملاحة ، وتسلموها في اليوم التالي ! . .

٠٠ ساعة يوميا في باريس

وكانت المفاوضات في كل مراحلها تجري على اساس اشتراك الموفدين في لجان فنية ، وكانما تفلت لجنة من اللجان على صعوبة معروضة عليها ، او وصلت الى دراسة مشكلة ، عقد الوفدان اجتماعا شاملا يحضره ممثلو البنك الدولي . وكان البنك الدولي يندب واحدا من قبله في كل لجنة فكانت هناك لجنة للمعاشات ، ولجنة قانونية ، وفي المرحلة الاخيرة لجنة للصياغة . وانسم العمل بالسرعة بحيث كانت هذه اللجان في المرحلة الاخيرة تشتغل الحياة بمعدل عشرين ساعة يوميا على ايام الاحاد في باريس .

واخيرا تم التوقيع في جنيف

وكان الترتيب قد اعد على ان يوقع الاتفاق النهائي في القاهرة ، ولكن ممثلي البنك الدولي التمسوا ان يكون التوقيع في اوربا بسبب شدة الحرارة في القاهرة خلال شهر يوليو ، ووافق الجانب المصري على ان يكون التوقيع في جنيف .

وتعلل مراحم المسائل التي ادت الى نجاح المباحثات ان الوفد كان مؤلفا من عناصر متجانسة ، ومن عدة كفايات فنية في المسائل والاقتصاد ومشكلات القناة .

وكان اعضاء الوفد المصري انسجاما مع روح القضية ، وكانهم كانوا يكسب كل جولة ، لان الحق في جانبهم ، وكانوا يتوقعون مقدما بما سيقوله الجانب الآخر . . .

فتحي نواز

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية